



جمهورية مصر العربية
اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة
ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

كلمة السفيرة نائلة جبر

**رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة
ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر**

في المؤتمر الوطني حول " تعزيز الآليات الوطنية

لمكافحة الاتجار بالبشر "

فندق "رمسيس هيلتون"

١ نوفمبر ٢٠١٧

السيد الدكتور وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
السيد الأستاذ رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان،
السيد الدكتور رئيس جامعة مدينة السادات،
السيد الدكتور عميد كلية الحقوق بجامعة مدينة السادات،
السيد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان،
السيدات والسادة ممثلي السفارات والمنظمات الدولية،

الحضور الكريم،

يواجه العالم خطراً هائلاً متمثلاً في جريمة الاتجار بالبشر، وإذا كان هذا التعبير يعتبر حديثاً نسبياً، إلا أن الجريمة معروفة منذ الأزل، فاستغلال الفئات الأكثر ضعفاً أخذت أشكالاً عدة ابتداءً من العبودية وصولاً إلى ممارسات مثل استغلال الأطفال بلا مأوى في جرائم وشغب سياسي، واستغلال حالات الاحتياج والفقر في ممارسات أكثر جلباً للمال مثل تجارة الأعضاء البشرية.

إن جريمة الاتجار في البشر جريمة عبر وطنية تعاني منها جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ووفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)، تعد هذه الجريمة من أكثر الجرائم المنظمة عبر الوطنية ربحاً إلى جانب جرمي تجارة السلاح والمخدرات،

وقد تنبه المجتمع الدولي إلى ضرورة التكاتف لمواجهة وتحجيم هذا الخطر بهدف القضاء عليه، فكانت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المصحوبة بأنشطة المنظمات والهيئات المتخصصة مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فكان لزاماً على الدول من واقع مسؤولياتها التعاقدية الدولية أن تعمل في إطار تدابير قانونية ومؤسسية لمكافحة هذا الخطر تجاه مواطنيها،

وتعتبر مصر من الدول الرائدة في عمليات مكافحة والردع، وقد تبلور ذلك في انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وعلي رأسها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص. "Palermo 1"، وتشكيلها لجنة وزارية منذ عام ٢٠٠٧ معنية بالتنسيق بين الأجهزة الوطنية، وبين تلك الأجهزة والمنظمات الدولية وكذلك المجتمع المدني.

كما يعتبر القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠، الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر، علامة مضيئة نعز بها حيث أن الرؤية المصرية لا تكتفى باعتبار جريمة الاتجار بالبشر جريمة منظمة عبر وطنية فقط، وإنما أيضاً تعتمد منظور حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود.

وفي هذا الصدد، لم تكتف مصر بهذه الخطوات، ولكنها حرصت على إعداد أول دراسة ميدانية عام ٢٠١٠ تناولت أهم أشكال الاتجار بالبشر، حيث تم إجراء بحث اجتماعي متكامل على الفئات التي يُخشى أن تكون قد وقعت في أسر بعض الشبكات المتاجرة بالبشر، وانتهت إلى وجود خمسة أشكال هي:

- ١- العمل القسري.
- ٢- الاتجار بالأطفال بلا مأوى.
- ٣- الاستغلال الجنسي والبيعاء.
- ٤- الزواج في إطار الاتجار بالبشر.
- ٥- الاتجار بالأعضاء البشرية.

وقد أوضحت الدراسة أن من أكثر صور الاتجار بالبشر انتشاراً في مصر هي الزواج في إطار الاتجار بالبشر، استغلال الأطفال في العمل القسري، الاستغلال الجنسي والبيعاء، كما أسفرت الدراسة عن وجود أشكال مختلفة من الزواج في الاتجار بالبشر منها زواج الصفة، زواج الأطفال، وتنتشر هذه الأشكال من الزيجات بين الطبقات الفقيرة، إلى جانب أنماط أخرى من الجريمة ومنها أنماط العمل القسري كاستغلال الأطفال في العمل واستغلال العمالة المنزلية.

السيدات والسادة، تحرص مصر على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٦ - ٢٠٢١) وخطة العمل المنبثقة منها والتي تركز على أربعة محاور أساسية نتطلع من خلالها إلى إنفاذ القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ من أجل ردع المجرمين الذين يستغلون حاجة أكثر الفئات ضعفاً، التوعية والتعريف بالجريمة وخطورتها وأهمية الإبلاغ عن المشتبه فيهم حيث أن القانون يكفل حماية الشهود وسرية شهادتهم، فضلاً عن التنمية التي تمثل الشق الأكثر فاعلية وذلك من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلى جانب التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة وخاصة على المستويين العربي في إطار جامعة الدول العربية والأفريقي في إطار الاتحاد الأفريقي.

هذا، وقد قامت وزارة الخارجية بوصفها عضواً باللجنة الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بتشجيع هذا التوجه وعقدت دورات تدريبية للدبلوماسيين الافارقة بمعهد الدراسات الدبلوماسية، إلى جانب ما يقوم به مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في إفريقيا (CCCPA) في هذا الصدد، كما يتم الاعتماد على الوزارات والهيئات أعضاء اللجنة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بما في ذلك إنفاذ القانون، والتواصل مع المؤسسات والجهات الدولية المانحة والمجتمع المدني.

ومن ناحية أخرى، تُعني اللجنة الوطنية بعمليات التوعية حيث تعقد دورات مكثفة للمنظمات الأهلية والإعلاميين للتعريف بجريمة الاتجار بالبشر وأشكالها وسبل مكافحتها، وحرصت على دعوة المنظمات الأهلية من المحافظات المختلفة من الصعيد والدلتا وكذلك القاهرة والجيزة، كما سيتم عقد دورات أخرى لبناء قدرات القائمين على دور الرعاية الاجتماعية على مستوى المحافظات (مديرو إدارات الدفاع الاجتماعي، الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين)، وفي الفترة الحالية بدأت اللجنة الوطنية تنظيم دورات للقيادة القضائية وأعضاء النيابة

العامّة. وتعتكف وزارة الداخليّة التي هي عضو باللجنة الوطنيّة أيضاً على تنظيم دورات تدريبيّة للقائمين على ضبط وإدارة الحدود.

الحضور الكريم

تؤمن اللجنة الوطنيّة بأن التعاون والتناغم في العمل بين جميع أعضائها من وزارات وأجهزة وهيئات هما أساس النجاح في تنفيذ الخطط والمشروعات، وعماد ما تتمتع به اللجنة الوطنيّة من مصداقية مع المنظمات الدوليّة والمجتمع المدني... وإني كلي ثقة في استمرار هذا الدعم من جانبكم جميعاً لتحقيق أهدافنا في مكافحة الاتجار بالبشر.
